

التنوع الدلالي لصيغة (فَعَل) في اللغة العربية

أ.د. علي عبدالفتاح الحاج فرهود

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

Semantic diversification for formula (fa'alah) in Arabic

Prof.Dr. Ali Abdulfattah Alhaj Farhood

University of Babylon \ College of Education for Humanities\ Department of Arabic Language

d.alifattah@gmail.com**Abstract:**

The linguistic lesson in its four domains (sound, morph, grammar, semantics) has enjoyed many studies that enriched - and still do - the linguistic library, and it was a specific and facilitated study for old and new scholars. These studies have been varied in terms of innovation, diligence, or following and imitation. And between these two approaches, scientific research is still ongoing and sustainable, and linguistic studies still exist as required by the circumstances and conditions, and the student is still a researcher who sought knowledge is governed by the qualification and the attainment of it. This paper studies (Semantic diversification for formula (fa'alah) in Arabic.

It combines two of those four domains of language, namely (exchange and significance). It comes in three main sections:

The first section / semantics of the original formula (fa'alah) which is multiplication, exaggeration, infringement, and dispossession.

The second section / indications of the formula (fa'alah) the other of which is what is contained in the sculptures, and some of them are contained in the derivation of the names of notables, and some of them are used for other purposes that were known previously.

The third section / Source uses (modern, contemporary) from the formula (fa'alah).

Then I concluded this research with a set of results that benefit scholars from benefiting from the research. And it was proven at the end of the research.

Keywords: semantic diversity, verb form, Arabic language

الملخص:

إنّ الدرس اللغويّ بميادينهِ الأربعة (الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة) قد حظي بالدراسات الكثيرة التي أغنت - ولا تزال - المكتبة اللغوية، وكوّنت معيناً ومنهلاً للدارسين قديماً وحديثاً. وقد كانت هذه الدراسات متفاوتة متباينة من حيث التجديد والاجتهاد، أو الاتباع والتقليد. وبين هذين المنهجين لا يزال البحث العلمي جارياً مستداماً، ولا تزال الدراسات اللغوية قائمة بحسب ما تستدعيه الظروف والأحوال، ولا يزال الطالب باحثاً ما طلب العلم محكوماً بما هو عليه من تأهيل، وبما أفاده من تحصيل.

هذا البحث يدرُس (التنوع الدلالي لصيغة (فَعَل) في اللغة العربية)؛ فهو يجمع بين ميدانين من تلك الميادين الأربعة للغة وهما (الصرف والدلالة). وجاء على ثلاثة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول/ دلالات صيغة (فَعَل) الأصلية وهي التكرير والمبالغة، والتعديّة، والسلب.

القسم الثاني/ دلالات صيغة (فَعَل) الأخرى التي منها ما يرد في النحت، ومنها ما يرد في الاشتقاق من أسماء الأعيان، ومنها ما يُستعمل لأغراضٍ أُخرى عُرفت قديماً.

القسم الثالث/ استعمالات مصدريّة (حديثّة، ومعاصرة) من صيغة (فَعَل).

ثم ختمتُ هذا البحثَ بجملةٍ من النتائجِ التي تنفعُ الدارسينَ إفادةً من البحثِ. وقد أثبتُّها في آخرِ البحثِ.

الكلماتُ المفتاحيةُ: التنوع الدلالي، صيغة فَعَل، اللغة العربية

مشكلةُ البحثِ:

يختصُّ هذا البحثُ بعرضِ الدلالاتِ التي تؤدّيها صيغةُ (فَعَل) بالكلماتِ التي تأتي بهذا الوزنِ مبيّناً فيه الباحثُ أنّ الفَهْمَ الذي كان سائداً لدى اللغويين القدماءِ لتلك الدلالاتِ لم يُعدْ مطرّداً هو وحده فقط في مواردِ هذه الصيغةِ في الاستعمالاتِ القوليةِ والكتابيةِ، بل تحصّلت بها دلالاتٌ جديدةٌ حديثّةٌ وعصريةٌ أضحت هي الأكثرُ استعمالاً من دون ما إرادةً للدلالاتِ التي عرفها اللغويون القدماءُ.

فرضيةُ البحثِ:

دأب الباحثون على عرضِ صيغةِ (فَعَل) في دراساتهمِ الصرفيةِ الدلاليةِ وهم مقتصرون في الغالبِ على إفادتها معنى (التكثيرِ والمبالغة)، و(التعدية)، و(السلبِ) فقط؛ فهل لها من دلالاتٍ أخرى سوى هذه الثلاثة؟ ما هي؟ وهل عرفها اللغويون القدماءُ أساساً؟ وهل وثّقت المعجماتُ اللغويةُ القديمةُ، أو الحديثةُ شيئاً من هذه الدلالاتِ؟

موقعُ منطقةِ الدراسة:

توجّه هذه الدراسةُ إلى طلبةِ مادةِ اللغةِ العربيةِ في المدارسِ الثانويةِ والأقسامِ العلميةِ غيرِ المختصّةِ في الكلياتِ، وإلى طلبةِ أقسامِ اللغةِ العربيةِ التخصصيةِ في الدراساتينِ الأولىِ والعليا، وإلى الباحثين في مستوياتها الأربعةِ ولا سيّما الصرفيةِ والدلاليةِ في محافظةِ بابل، والمحافظاتِ العراقيةِ، والبلدانِ العربيةِ، والجامعاتِ والكلياتِ العالميةِ التي تُدرّس اللغةَ العربيةَ.

أهدافُ البحثِ وأهميتهُ:

قامت فكرةُ البحثِ هذا؛ فتمّ - بهذا العرضِ المطّالعِ من القارئِ الموقرِ - على تساؤلاتٍ رئيسيةٍ أهمّها:

1- هل للصيغةِ الصرفيةِ بوزنها دلالةٌ واحدةٌ تقتصرُ عليها، أو أنّها تدلُّ على معانيٍ أخرى بحسبِ التعبيرِ الذي تردُّ فيه؟

2- هل لصيغةِ (فَعَل) دلالاتٌ عرفها اللغويون القدماءُ وغابت عنهم دلالاتٌ أخرى لها؟

3- هل ابتدع اللغويون المُحدثون والمعاصرون دلالاتٍ لصيغةِ (فَعَل) من صنْعهم هم، أو أنّهم استنقروا الاستعمالاتِ اللغويةِ الحديثةِ والمعاصرةِ للمتكلّمين والكتّابِ فوثّقوا الجديدَ من الدلالاتِ لها؟

4- هل من اشتراكٍ بين فَهْمِ اللغويين القدماءِ وفَهْمِ المُحدثين والمعاصرين منهم - فيما كتبه ووثّقه في كتبهم، ومعجماتهم - في كشفِ دلالاتِ صيغةِ (فَعَل)؟

محتوى البحثِ:

بسببِ من قيامِ هذا البحثِ على ميدانينِ رئيسيينِ من ميادينِ اللغةِ الأربعةِ وهما (الصرفُ، والدلالةُ)؛ فقد جاء على ثلاثةِ أقسامٍ رئيسيةٍ هي:

القسمُ الأولُ/ دلالاتُ صيغةِ (فَعَل) الأصيلةُ وهي (التكثيرُ والمبالغة، والتعدية، والسلب).

القسمُ الثاني/ دلالاتُ صيغةِ (فَعَل) الأخرى التي منها ما يردُّ في النحتِ، ومنها ما يردُّ في الاشتقاقِ من أسماءِ الأعيانِ، ومنها ما يُستعملُ لأغراضٍ أُخرَ عرِفَتْ قديماً.

القسمُ الثالثُ/ استعمالاتُ (حديثّة، ومعاصرة) من صيغةِ (فَعَل).

ثم ختمتُ هذا البحثَ بجملةٍ من النتائج المهمة في ميدانها للقارئ، والباحثين، والمعلمين، وبجملة المصادر والمراجع التي أقمْتُ عنها هذا البحثَ وثَقْتُها بقائمةٍ في آخره.

مَثْنُ البَحْثِ:

المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمدِ النبيِّ الأمينِ وآله الطيبين الطاهرين. وبعدُ: فإنَّ الدرسَ اللغويَّ بميادينهِ الأربعة (الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة) قد حظي بالدراسات الكثيرة التي أغنت - ولا تزال - المكتبة اللغوية، وكوّنت معيّنًا ومنهلاً للدارسين قديمًا وحديثًا. وقد كانت هذه الدراسات متفاوتةً متباينةً من حيث التجديد والاجتهاد، أو الاتباع والتقليد، ومن حيث سبب الأعمار، وكشف الأسرار، والرفد بما يحتاج إليه المعربون، أو السير برتابية في ضوء ما كتبه المتقدّمون. وبين هاتيك الميادين وما حوته وضمّته لا يزال البحث العلمي جاريًا مستدامًا، ولا تزال الدراسات اللغوية قائمةً بحسب ما تستدعيه الظروف والأحوال، ولا يزال الطالب باحثًا ما طلب العلم محكومًا بما هو عليه من تأهيل، وبما أفاده من تحصيل.

ورأيتُ أن أعرّض في هذا البحث موضوعًا مهمًا يستدعي البيان الدلالي من ميدان (الدرس الصرفي) الذي يُعدُّ مستوىً لغويًا رئيسًا من تلك الميادين الأربعة متخذًا لهذا الموضوع صيغة (فَعَل) ودلالاتها في اللغة العربية مادةً للعرض والدراسة والبيان والاستنتاج؛ لما وجدته من حاجةٍ عندي وعند الدارسين إلى هذه الدراسة، وإلى غيرها مما أسأل الله تعالى أن يُوفّقني إلى البحث والصواب فيها.

فهذا البحث (التنوع الدلالي لصيغة (فَعَل) في اللغة العربية) يجمع بين ميدانين من تلك الميادين الأربعة للغة هما (الصرف، والدلالة). وجاء على ثلاثة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول/ دلالات صيغة (فَعَل) الأصلية وهي التكرير والمبالغة، والتعديّة، والسلب. القسم الثاني/ دلالات صيغة (فَعَل) الأخرى التي منها ما يرد في النحت، ومنها ما يرد في الاشتقاق من أسماء الأعيان، ومنها ما يستعمل لأغراضٍ أحرَّ عرّفَتْ قديمًا. القسم الثالث/ استعمالات (حديثّة، ومعاصرة) من صيغة (فَعَل).

ثم ختمتُ هذا البحثَ بجملةٍ من النتائج التي لا أدعي أنني تفرّدتُ بها واكتشفتُها، بل هي مزيدٌ استنتجتهُ إفادةً من البحث. وقد أثبتُّها في موضعها في نهايته.

وأشيرُ إلى أنني أقمْتُ هذا البحثَ على مجموعةٍ من المصادر والمراجع جعلتُ لها قائمةً في آخره كانت للحصيلة المعرفية المتراكمة تجديدًا واجتهادًا ظهورًا واضحًا في كتابتهُ البحث جعل من تلك المصادر والمراجع قليلةً لم أجد في المزيد من غيرها جديدًا لم يُذكر؛ فيستدعي ذكرًا فضلًا عن أن حجم البحث، والتركيز لمضمون مادته لا يستدعي حشدًا شكليًا للمصادر، والمراجع التي صار الباحثون المعاصرون يُشغفون بالإكثار منها إرادةً لتبيين جهد البحث والتقصي مما لا يكون واقعيًا أحيانًا، ولا سيما عندما يكون البحث مختصرًا ومطأئها تفوق سطور مكتوبه.

والله أسأل أن أكون قد أديتُ الأمانة البحثية الإثرائية التي أرجوها به، وأن ينال عملي الموجد هذا رضا الله سبحانه وتعالى، ثم قبول الباحثين والقراء؛ فإن أصبْتُ فذاك ما أردت، وإن أخطأت، أو سهوتُ فلا كمال للمخلوق مهما أوتي. وأجز دَعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمدِ الصادق الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

القسم الأول/ دلالات صيغة (فَعَل) الأصلية:

1- التكتير والمبالغة:

قال سيوييه (ت180هـ): ((تقول: كَسَرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا، فَإِذَا أَرَدْتَ كَثْرَةَ الْعَمَلِ قُلْتَ: كَسَرْتُهُ، وَقَطَعْتُهُ، وَمَرَّقْتُهُ... وقالوا: يُجَوِّدُ، أَي: يُكثِّرُ الْجَوْلَانَ، وَيُطَوِّفُ، أَي: يُكثِّرُ التَّطْوِيفَ. وَاَعْلَمُ أَنَّ التَّخْفِيفَ فِي هَذَا جَانِزٌ، كُلُّهُ عَرَبِيٌّ، إِلَّا أَنَّ (فَعَلْتُ) إِدْخَالُهَا هَاهُنَا لِتَبْيِينِ الْكَثِيرِ))⁽¹⁾.

وقال ابنُ البَسْكَيِّ (ت244هـ): ((وَتَأْتِي (فَعَلْتُ) بِمَعْنَى التَّكْثِيرِ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِكَ: (فَتَلَّتُ الْقَوْمَ)، وَ(غَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ)، وَ(فَرَّقْتُ جَمْعَهُمْ)، وَ(كَسَرْتُ الْآيَةَ))⁽²⁾.

وقال ابنُ سَيِّدِهِ (ت458هـ): ((قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (ت377هـ): اَعْلَمُ أَنَّ الْفِظَّ الَّذِي يُدَلُّ بِهِ عَلَى التَّكْثِيرِ هُوَ تَشْدِيدُ (عَيْنِ) الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَفْعُ التَّشْدِيدُ لغيرِ التَّكْثِيرِ))⁽³⁾.

وقال الرَّمْخَسَرِيُّ (ت538هـ): ((وَمَجِيئُهُ [أَي: فَعَلٌ] لِلتَّكْثِيرِ هُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ))⁽⁴⁾. وقد أورد الفارابي (ت339هـ) طائفةً من الأفعالِ المضعفةِ (العَيْنِ) دلالةً على التكتير والمبالغة منها:

((تَقَبَّ. إِذَا أَكْثَرَ الثَّقَبَ)، خَرَّبُوا بُيُوتَهُمْ. شَدَّدَ لَفْشَوَ الْفِعْلِ، أَوْ لِلْمَبَالِغَةِ فِيهِ)، طَرَّحَهُ. أَي أَكْثَرَ طَرَّحَهُ، (مَرَزَتْ بِقَوْمٍ مُشَدَّخِي الرُّؤُوسِ. شَدَّدَ لِلْكَثْرَةِ)، (حُشِبَ مُسَنَّدًا. شَدَّدَ لِلْكَثْرَةِ)، (لَبَّسَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ. أَي شَبَّهَ. شَدَّدَ لِلْمَبَالِغَةِ)، (خَدَّشَ وَجْهَهُ. شَدَّدَ لِلْكَثْرَةِ وَالْمَبَالِغَةِ)، (رَجَلٌ مَرْحُومٌ وَمُرَحَّمٌ. شَدَّدَ لِلْمَبَالِغَةِ))⁽⁵⁾.

وقد ورد الفعلُ (غَلَّقَ) بهذه الصيغة في قوله تعالى: (وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ) متضمناً دلالة التكتير لتبيين كثرة الأبواب من جهة، ومتضمناً دلالة المبالغة لتبيين شدة ضرب الباب لإحكام غلقه من جهة أخرى. فهذا جانب من إعجاز اللغة القرآنية العربية، وبيانها من استعمال الصيغ الصرفية لدلالة بعينها.

2- التعديّة:

قال سيوييه: ((وَقَدْ يَجِيءُ الشَّيْءُ عَلَى (فَعَلْتُ) فَيُشْرِكُ (أَفْعَلْتُ)... وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (فَرَحَ وَفَرَحْتُهُ). وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أَفْرَحْتُهُ) ؛ وَ(عَرِمَ وَعَرِمْتُهُ وَأَعْرَمْتُهُ) إِنْ شِئْتَ، كَمَا تَقُولُ: (فَرَعْتُهُ وَأَفْرَعْتُهُ)، وَتَقُولُ: (مَلَحَ وَمَلَحْتُهُ). وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ: (أَمْلَحْتُهُ...))⁽⁶⁾.

وذكر ابنُ سَيِّدِهِ اشتراك (أَفْعَلُ) و(فَعَلُ) بقوله: ((اشتركا في بابِ نَقْلِ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِكَ: عَرِمْتُهُ وَأَعْرَمْتُهُ، وَفَرَحْتُهُ وَأَفْرَحْتُهُ))⁽⁷⁾. وقال عن دلالة (فَعَلُ) الدقيقة في التعديّة: ((والمتعدي منه ليس على طريق النقل والتغيير لما لا يتعدى، ولكن على معنى: جَعَلْتُ ذَلِكَ الْفِعْلَ فِيهِ))⁽⁸⁾.

(1) الكتاب ، تح: د. عبدالسلام محمد هارون2:237.

(2) إصلاح المنطق145.

(3) المخصص14:173-174.

(4) المفصل281.

(5) ديوان الأدب ، الفارابي2:338-379. وينظر: شرح الشافية ، ابن الحاجب 19-20.

(6) الكتاب2:233.

(7) المخصص14:172.

(8) نفسه14:168.

وقال الزمخشري: ((التعدية أسباب ثلاثة: وهي الهمزة، وتثقيل الحشو، وحرف الجر. تتصل ثلاثها بغير المتعدي فتصيرُه متعدياً، وبالمتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ فتصيرُه ذا مفعولين نحو قولك: أذهبتُه، وفرحتُه، وخرجتُ به))⁽⁹⁾. ومن باب (التضعيف للتعدية) ما دعاه اللغويون (التضعيف للتسمية)⁽¹⁰⁾، أو (التضعيف للنسبة إلى الشيء)⁽¹¹⁾ نحو: (كفرتُ فلاناً، وفسقتُه، وجهلته، وسخفتُه، ولحنتُه، وخطأته، وغلطته، وصوبته، وبخلته، وجبنتُه، وسفهته) أي: نسبته إلى الكفر، والفسق، والجهل، والسخف، واللحن، والخطأ، والغلط، والصواب، والبخل، والجبن، والسفه، أو سمّيته بذلك. إنَّ الأصلَ الثلاثيَّ لجميعِ هذه الأفعالِ قائمٌ على اللزومِ نحو (كفَر فلانٌ، وجَهِل، وجَبُن)، ويكونُ الغرضُ من تضعيفها هذا هو التعدية لا غير. فلو كان المقصودُ من هذا التضعيفِ مجردُ (التسمية) لكان من الممكنِ اشتقاقها من الفعلِ الثلاثيِّ على زنةِ (اسمِ الفاعلِ) من غيرِ حاجةٍ إلى تضعيفِ. ولا خلافٌ في أنَّ كلَّ من (كفَر) يُسمَّى (كافراً)، وكلَّ من (جَهِل) يُسمَّى (جاهلاً) وهكذا. وكذلك القولُ في (النسبة) المشار إليها إذ لا ريبَ في صحةِ استعمالِ (اسمِ الفاعلِ) دلالةً على مَنْ نُسب إليه فِعْلٌ من تلك الأفعالِ بأصلها الثلاثيِّ اللزوم، ولا يستدعي ذلك تضعيفاً، ولا زيادةً في حروفِ الفعلِ للوصولِ إلى هذا المعنى.

فالغايةُ من هذا التضعيفِ تسميةُ فلانٍ من الناسِ (كذا) أو (كذا)، أو نسبةً صفةٍ ما إليه، أي بوقوعِ فعلِ الفاعلِ عليه. وذلك هو معنى التعدية، وموردُها الأصيلُ.

3- السُّلْبُ:

هذا معنى من معاني التضعيفِ يُستعملُ فيه الفعلُ خِلافاً لظاهره. وقد أشار إليه سيبويه بقوله: ((أمرضته. أي جعلته مريضاً، ومرضته. أي قُمتُ عليه ووليتُه. ومثله: أقدَّيتُ عَيْنه. أي جعلتها قَدِيَّةً، وقَدَّيتُها: نظَّفتُها))⁽¹²⁾ بإزالةِ القَدَى عنها، وسلبِه منها.

وذكر ابنُ فارس (ت395هـ) في معاني (فَعَلَ) مجيئه ((مضاداً لـ(أفعلتُ) نحو: أفرطتُ: جُرْتُ الحدَّ، وفرطتُ: قصرتُ))⁽¹³⁾.

قال ابنُ جني (ت392هـ): ((اعلم أنَّ كلَّ فِعْلٍ أو اسمٍ مأخوذٍ من الفِعْلِ أو فيه معنى الفِعْلِ فإنَّ وضعَ ذلك في كلامهم على إثباتِ معناه لا سلبهم إياه. وذلك قولك: (قام) فهذا لإثباتِ القيام، و(جلس) لإثباتِ الجلوس، و(ينطلق) لإثباتِ الانطلاق. جميعُ ذلك، وما كان مثله إنما هو لإثباتِ هذه المعاني، لا لنفيها. ألا ترى أنَّك إذا أردتَ نفي شيءٍ منها ألحقتَه حرفَ النفي ؛ فقلت: (ما فَعَلَ) و(لم يفَعَلَ)، و(لن يفَعَلَ)، و(لا تفَعَلَ)، ونحو ذلك. ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعالِ، ومن الأسماءِ الضامنةِ لمعانيها في سلبِ تلك المعاني لا إثباتها. ألا ترى أنَّ تصريحَ (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما هو للإبهام، وضدُّ البيان... ثم إنهم قالوا: (أعجمتُ الكتاب) إذا بينتُه وأوضحتُه))⁽¹⁴⁾، وكذلك عجمته.

وأرى أنَّ هذا الوزنَ قد استعمل خطأً في الكلام، وفي الكتاباتِ الإعلانية، ولاسيما ما نجده في اللوحاتِ المختصَّةِ بالمكتباتِ المهنيةِ الفنيةِ والقرطاسيةِ. من ذلك كتابتهم: (مكتبةُ (كذا) للتجليدِ الفني) أو (مُستعدون لتجليدِ الكُتُب). وهم

(9) المفصل 257.

(10) ينظر: الكتاب 2:235. والمخصص 14:169.

(11) ينظر: ديوان الأدب 2:381. والصاحبي، أحمد بن فارس 189.

(12) الكتاب 2:237.

(13) الصاحبي 189.

(14) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني 3:75-77.

يُريدون (وَضَعَ غِلاَفٍ جَدِيدٍ، وَقَوِيَ مَنْمَقِي لَأَيِّ كِتَابٍ عَارٍ عَنِ الْغِلاَفِ). والحقيقة أَنَّهُمْ بهذا الإعلانِ قد استعملوا عبارةً مضادةً لما يُريدون ؛ فـ(التجليذُ) من (جَلَدَ)، و(جَلَدَ) بِمعنى: (أزالَ الجِلْدَ) ؛ فهذا اللفظُ إنما يُرادُ به السَّلْبُ، لا الإضافةُ والإلحاقُ. يُقالُ: (جَلَدَ الجُرُورَ: نَزَعَ عنها جِلْدَها)⁽¹⁵⁾، و(التجليذُ لِلإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ السَّلْخِ لِلشَّاةِ)⁽¹⁶⁾ ؛ فـ(التجليذُ) سَلَخٌ وَسَلْبٌ، وإزالةٌ لِلغِلاَفِ الخارجيِّ المحيطِ بِالكتابِ المُسمَى (جِلادًا) تشبيهاً بـ(الجِلْدِ) المحيطِ بِالجِسمِ الحَيوانيِّ. ومن أمثلةِ استعمالِ (فَعَلَنَ) لِلسَّلْبِ قولُهُ تعالى: (حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ) [سبأ/23] أَي أَذْهَبَ الفِرْعُ عنها، ((معناه السَّلْبُ ؛ فَالتفريعُ إِزالةُ الفِرْعِ))⁽¹⁷⁾. ومن ذلك قولُهُم: (قَرَدٌ بَعِيرِك. أَي انزَعُ عنه القَرْدانَ)، و(قَشِرَ الشَّيْءُ. أَي انزَعُ عنه قَشِرَهُ)⁽¹⁸⁾.

القسم الثاني/ دلالات صيغة (فَعَلَنَ) الأخر:

1- في النحت:

والمقصودُ به أَنَّ عددًا من الأفعالِ المضعفةِ رَوَتْها المصادرُ وهي - في حقيقتها - منحوتةٌ من جملةٍ، أو منتزعةٌ منها لِلدلالةِ عليها والإشارةِ إليها نحو: (رَحَّبَ به: قال مرحبًا بك، وغَوَّثَ: قال واغوثاه، وسَبَّحَ: قال: سبحانِ الله، وحمَّدتُ الله ومجَّدتُهُ: قلتُ: إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ، وجَدَّعْتُهُ: قلتُ له: جَدَّعَكَ اللهُ)⁽¹⁹⁾.

2- في الاشتقاق من أسماء الأعيان:

يُفادُ من التأملِ في الأفعالِ التي جاءت على زِنَةِ (فَعَلَنَ) أَنَّ كثيرًا منها قد اشتقت من الأسماءِ الجامدةِ كَأسماءِ الجواهرِ، والأماكنِ، والأثاثِ، والأديانِ، والملبَسِ، والمأكولاتِ وغير ذلك نحو:

- جَيَّبَ القَمِيصَ: إِذا جَعَلَ له جَيِّبًا⁽²⁰⁾.
- حَصَّبَ المَسْجِدَ: إِذا جَعَلَ له من الحَصْبِاءِ⁽²¹⁾.
- ذَنَّبَ البُشْرُ: إِذا دَخَلَ الإِرْطابُ من جِهَةِ ذَنْبِهِ⁽²²⁾.
- ذَهَبْتُ الشَّيْءَ: إِذا جَعَلْتُ عليه ذَهَبًا⁽²³⁾.
- غَرَّبَ القَوْمُ: إِذا اتَّجَّهُوا نحوَ المَغربِ⁽²⁴⁾.
- تَوَجَّحَ الرَّجُلُ: إِذا جُعِلَ عليه تاجٌ⁽²⁵⁾.
- عَيَّدَ القَوْمُ: إِذا شَهِدوا العَيْدَ⁽²⁶⁾.

(15) ينظر: اللسان ، ابن منظور الأفرقي (جلد).

(16) تاج العروس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (جلد).

(17) فتح القدير ، الشوكاني 4:461. وينظر: روح المعاني ، الألويسي 22:137.

(18) ينظر: ديوان الأدب 2:347 و 350. والمخصص 14:172.

(19) ينظر: ديوان الأدب 2:339 و 2:348 و 3:429. والمخصص 14:169. والقاموس المحيط (سبج).

(20) ينظر: اللسان (جيب) ، وتاج العروس (ج ي ب).

(21) ينظر: اللسان (غفر).

(22) ينظر: اللسان (ذنب) ، وتاج العروس (ذ ن ب).

(23) ينظر: اللسان (ذهب) ، وتاج العروس (ذ ه ب).

(24) ينظر: اللسان (غرب) ، وتاج العروس (غ ر ب).

(25) ينظر: العين (توج) ، واللسان (توج).

(26) ينظر: اللسان (وسم).

- هَوْدَهْ أَوْ نَصْرَهْ: إِذَا صَيَّرَهْ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا (27).
- حَمَّرَ الرَّجُلُ: إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامِ حَمِيرٍ (28).
- سَوَّرَهَا: إِذَا أَلْبَسَهَا السَّوَارَ (29).
- سَوَّسَ الطَّعَامَ: مَنِ السُّوسِ (30).
- كَوَّفَ: إِذَا أَتَى الكَوْفَةَ (31).
- مَوَّلَهْ: صَيَّرَهْ ذَا مَالٍ (32).
- عَمَّمَهْ: إِذَا أَلْبَسَهُ العِمَامَةَ (33).

3- أَعْرَاضُ أَحْزُ:

ثمة أفعالٌ أَحْزُ جاءت على وزنِ (فَعَلَن) ولم يُردْ بها شيءٌ من المعاني التي مرَّ ذِكْرُهَا، وقد زوتها المعجماتُ كما أُثِرَتْ. يقول ابنُ السِّكِّيتِ: ((وقد تأتي (فَعَلْتُ) ولا يُرادُ بها التَّكْثِيرُ نحوَ قولِه: (كَلَّمْتُهُ، وَسَوَّيْتُهُ، وَعَدَّيْتُهُ، وَعَشَّيْتُهُ، وَصَبَّحْتُ الْمَنْزِلَ)) (34).

ويقول الفارابيُّ - بعد ذكره معاني (فَعَلَن) -: ((ومنها ما يكونُ بمعنى نفسه من غير أن يُرادَ به شيءٌ من هذه المعاني، كقولك: جَرَّيْهِ وَكَلَّمْهُ)) (35). ويقول ابنُ فارسٍ: ((ويكونُ بِنْيَةِ لا لمعنى نحو: كَلَّمْتُ)) (36).

القسم الثالث/ استعمالاتٌ مصدريةٌ (حديثةٌ، ومعاصرةٌ) من صيغة (فَعَلَن):

جرى على اللسانِ العربيِّ، وفي الكتابةِ استعمالاتٌ (حديثةٌ، ومعاصرةٌ) ليست بالقليلة للمصدرِ (التفعيلِ) الذي فَعَّلَهُ (فَعَّلَن) موضوعِ الدراسةِ هنا، ليست بالدلالاتِ الواردةِ في القسمينِ (الأول، والثاني). ومن ذلك - علي سبيلِ التمثيلِ، والعرضِ المختصرِ) ما يأتي:

1- صَوَّبَ تصويبًا:

مصطلحٌ حديثٌ يُرادُ تصحيحُ الخطأِ فر((الصوابُ ضدُّ الخطأ)) (37). ولم يرد في المعجمات بهذا المعنى، والوارد فيها منه هو (صَوَّبَهُ) بمعنى قال له: أصببت. واستعمالُ (التصويب) بهذا المعنى صحيحٌ وسليمٌ: فالتضعيفُ يحملُ معنى (الجَعْلُ)، و(صَوَّبَهُ) بمعنى جعله صوابًا، بتصحيح ما جاء فيه من غلطٍ. إِذَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ وَزْنَ (فَعَّلَن) يَأْتِي لِلجَعْلِ نَحْوَ (صَوَّبْتُ بَيْتَ الشِّعْرِ) إِذَا جَعَلْتُمْ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ غَلْطٍ صَوَابًا بِالتَّصْحِيحِ.

2- ثَبَّتَ تثبيتًا:

- (27) ينظر: تاج العروس (ه و د).
- (28) ينظر: وتاج العروس (ح م ر).
- (29) ينظر: مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي (سور).
- (30) ينظر: مختار الصحاح (سوس).
- (31) ينظر: اللسان (كوف).
- (32) ينظر: القاموس المحيط (المال) ، ومختار الصحاح (مول) ، والمصباح المنير ، الفيومي (المال).
- (33) ينظر: اللسان (توج).
- (34) إصلاح المنطق 145.
- (35) ديوان الأدب 2: 381.
- (36) الصاحبى 189.
- (37) اللسان (صوب).

مصطلح يُرادُ به إصدارُ أمرٍ رسميٍّ بمنحِ منصبٍ إداريٍّ لشخصٍ يضمنُ له عدمَ تغييره ما دام مستقيماً في أدائه الوظيفي. هو ((تَعْيِيلٌ من الثباتِ، وهو التمكنُ في الموضوع))⁽³⁸⁾ أي الاستقرارُ والثبوتُ.

3- صَوَّتَ تصويماً:

جاء في اللسان: ((صَوَّتَ يُصَوِّتُ تصويماً فهو مصوَّتٌ. وذلك إذا صَوَّتَ بإنسانٍ فدعاه))⁽³⁹⁾. ويُستعملُ هذا المصطلحُ اليومَ ويُرادُ به طريقةُ إحصائيةٌ للوقوفِ على آراءِ الناسِ في مسألةٍ الموافقةِ أو عدمها على شيءٍ أو شخصٍ معين.

4- حَدَّثَ تحديماً:

يُطلقُ ويُرادُ به ((تَكَرَّرَ حَدَّثَ الْقَوْلُ))⁽⁴⁰⁾؛ فهو بهذا يدلُّ على الكثرة. وهو مصطلحٌ معاصرٌ يُستعملُ مُراداً به جَعَلَ الشيءَ حديثاً بتطبيقِ آخرٍ تطوَّيرٍ له، وتجديدٍ فيه، وإضافةٍ عليه.

5- صَلَّحَ تصليحاً:

ويُرادُ به إصلاحُ الشيءِ وإقامته من (فَعَلَ) بمعنى (أَفْعَلَ)، مأخوذاً من ((الصَّلَاحُ ضِدُّ الْفَسَادِ))⁽⁴¹⁾. ويُستعملُ اليومَ مهنيّاً دلالةً على إعادةِ الشيءِ يَعْمَلُ بعدَ عطلٍ صار فيه في ميدانِ الحِرْفِ اليدويةِ نحوَ (صَلَّحَ النَجَارُ بَابَ الْغُرْفَةِ تصليحاً)، والإلكترونيةِ نحوَ (صَلَّحَ المبرمجُ نظامَ الحاسوبِ).

6- جَسَّدَ تجسيداً:

من المصطلحاتِ الحديثةِ المستعملةِ نسبةً إلى (الجَسَدِ). ويُرادُ به تجليّةُ شيءٍ وإبرازُه كأنه جسمٌ ماثِلٌ بهيأته وأبعاده في ميدانِ النحتِ والرسمِ نحوَ (جَسَّدَ الفنانُ جَوَادَ سليمِ الحياةِ الكريمةَ ورفضَ الظلمِ بِنُصْبِ الخرية)، و(جَسَّدَ الدكتورُ علاءَ بشيرِ التشاؤمَ برسمِ العُرابِ في لوحاته)، أو انتحالُ شخصيةٍ معروفةٍ أو وهميةٍ في التمثيلِ وغيره نحوَ (جَسَّدَ الفنانُ أنتون كوين شخصيةَ عُمَرَ المختارِ في فلمِ ثائرِ الصحراءِ)، و(جَسَّدَ الفنانُ بدري حُسُونَ فريدِ شخيةِ الظالمِ المُخيفِ في مسلسلِ النسرِ وعيونِ المدينة).

7- حَيَّدَ تحييداً:

مصطلحٌ حديثٌ يُرادُ به إزاحةُ شخصٍ، أو جماعةٍ، أو دولةٍ، أو موقفٍ، أو إنجازٍ عن أن يأخذَ استحقاقه، أو ويُرادُ به عدمُ الاكترارِ بشخصٍ تخلّصاً من شرّه نحوَ (حَيَّدَ الأبُّ ابنه الشادَّ عن ممارسةِ العملِ)، أو تحصيلاً له نحوَ (حَيَّدَ القائدُ أجد جنوده المصابين حرصاً عليه). والحَيُّدُ في اللغةِ السَّمِيلُ. يقالُ: ((حَادَ عَنِ الشَّيْءِ يَحِيدُ حَيِّدًا، وَحَيِّدَانًا، وَمَحِيدًا، وَحَيِّدَةً: مَالٌ عَنْهُ وَعَدْلٌ))⁽⁴²⁾.

8- صَوَّرَ تصويراً:

مصطلحٌ دلالةُ الحديثه تعني التقاطُ صورة فوتوغرافيةٍ لشيءٍ ما بوساطةِ الآلةِ المصوِّرةِ. وفي المعجم ((صَوَّرَ تصويراً فتصوَّرَ، وتصوَّرتُ الشيءَ: توهمتُ صورته فتصوَّرتُ لي. والتصاوَّرتُ التماثيلُ))⁽⁴³⁾.

9- بَلَّطَ تبليطاً:

(38) التوقيف على مهام التعاريف ، محمد عبدالرؤوف المناوي 159.

(39) (صوت).

(40) التوقيف على مهام التعاريف162.

(41) اللسان (صلح).

(42) اللسان (حيد).

(43) مختار الصحاح (صور).

من مصطلحات ميدان التطوير العمراني المستعملة اليوم. ويُرادُ به تعبيدُ الطرقِ وتسويتها بـ (القيِر)، أو بـ (البلاط) المضغوط لسلامة الانتقال عليها بالمركبات (السيارات)، أو سيرًا للمشاة. ولا ريب في أنَّ هذه الدلالة مأخوذة من ((البلاط [وهي] الأرض. وقيل: الأرضُ المستويةُ الملساء. والبلاطُ الحجارَةُ المفروشةُ في الدار... وبلطها سؤاها))⁽⁴⁴⁾. أما أصله في المعجم فلغير هذا المعنى إذ قيل: ((بلط الرجل تبليطًا إذا أعا في المشي... وبلطُ أذنه تبليطًا ضربها بطرف سبَّابته ضربًا يوجعه))⁽⁴⁵⁾.

10- طَبَعَ تطبيعا:

وهو من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الميدان السياسي، والعلاقات الدولية ويُرادُ به ((المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاطٍ محليٍّ أو دُوليٍّ مصمَّم خصيصًا للجمع [بينَ جهتين متخاصمتين]... وأهمُّ أشكالِ التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدفُ إلى التعاونِ العلميِّ أو الفنيِّ أو المهنيِّ أو النسويِّ أو الشبابيِّ أو إلى إزالةِ الحواجزِ النفسية))⁽¹⁴⁷¹⁾؛ فهو جعلُ العلاقة بينَ (دولتين أو أكثرَ) طبيعيَّةً، أي قائمةً على الصفاءِ والمودة، والتعاملِ باحترامِ استقلاليةِ كلِّ جهةٍ. ولعله مأخوذٌ من ((الطبيعةِ بمنزلةِ السجيةِ والخلقةِ ونحوه))⁽¹⁴⁷²⁾. أمَّا في المعجم فيقال: ((طَبَعْتُهُ تطبيعا أي ملأته حتى ليس فيه مزيدًا))⁽¹⁴⁷³⁾. فالاستعمالُ الحديثُ لـ (التطبيع) من الاستعمالاتِ الجديدةِ الحديثةِ والمعاصرةِ لغويًّا.

11- سَوَّقَ تسويقا:

من المصطلحاتِ المحدثِ استعمالها اليوم في ميدانِ التعاملِ التجاريِّ في. ويُرادُ به تنظيمُ عمليةِ توزيعِ السلعِ التجاريةِ في السوقِ. و((السُّوقُ بالضمِ معروفةٌ... قال ابنُ دريد: وأصلُ اشتقاقها من سَوَّقِ الناسِ بضائعهم إليها))⁽¹⁴⁷⁴⁾. ودلالةُ التسويقِ اليومَ على غيرِ ما وردَ في المعجمِ الذي وثقَ أنَّه ((سَوَّقَ الشجرُ تسويقا صارَ ذا ساقٍ))⁽¹⁴⁷⁵⁾. فالاستعمالُ الحديثُ لـ (التسويق) من الاستعمالاتِ الجديدةِ الحديثةِ، والمعاصرةِ لغويًّا من أنَّ (التسويق) هو سَوَّقُ البضائعِ من مناشئها إلى مراكزِ بيعها للمستهلك.

12- حَوَّلَ تحويلا:

وهو من المصطلحاتِ الواردةِ في اللسانِ العربيِّ قديمًا، واحتفظَ بدلالتهِ العامةِ في الاستعمالِ الحديثِ. ويُرادُ به التفويضُ للتصرفِ بالمالِ، أو الأمرِ، أو القيادة، أو أيِّ شيءٍ. وهو مأخوذٌ من ((حَوَّلَهُ اللهُ الشيءَ تحويلا: ملكه إياه))⁽¹⁴⁷⁶⁾. فهو ((التمليكُ. قال ابنُ سيدة: والحَوَّلُ ما أعطى اللهُ سبحانه وتعالى الإنسانَ من التَّعَمِّ))⁽¹⁴⁷⁷⁾. قال عزُّ من قائلٍ: ((وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ)) [الزمر/8]. والتحويلُ ((العطيَّةُ العظيمةُ على جهةِ الهبة. وهي المنحةُ. قال أبو النجم:

(44) اللسان (بلط).

(45) نفسه.

(1471) موقع (رسالة) الإلكتروني على الإنترنت.

(1472) العين 2:23 (طبع).

(1473) نفسه.

(1474) تاج العروس (سوق).

(1475) القاموس المحيط (سوق).

(1476) مختار الصحاح (حول) 196.

(1477) اللسان (حول).

أَعْطَى فَلَمْ يَبْحَلْ وَلَمْ يَبْخَلِ كَوْمَ الدُّرَى مِنْ حَوْلِ الْمُحَوَّلِ)) (1478).

13- أَمَّمْ تَأْمِيمًا:

وهو مصطلح حديث استعماله اللغوي إذ يُرَادُ به جَعْلُ ملكية الأفراد لشيء ما ملكًا للدولة، أو للأُمَّة. أما في المعجم فالتأميم هو ((الأم: القصد... أَمَّمَهُ تَأْمِيمًا وتَأَمَّمَهُ إِذَا قَصَدَهُ)) (1479).

14 - عَيَّنَ تَعْيِينًا:

مصطلح حديث يُرَادُ به تشغيل إنسانٍ ما في عملٍ من الأعمال التابعة للحكومة أو المؤسسات المدنية والمختصة نحو (عَيَّنَتِ الوزارةُ عَلِيًّا معلِّمًا في مدرسة مدينته). أو يُرَادُ به تحديد أمرٍ ما، أو شخصٍ ما بالعين والاسم، وجعله مقصودًا من دون سواه نحو (عَيَّنْتُ محمدًا ممثلًا عني في الاحتفال). ولعله مأخوذٌ من ((تعين الشيء تخصيصه من الجملة)) (1480). وهو ((ما به امتياز الشيء عن غيره بحيث لا يُشاركه فيه غيره)) (1481).

15- كَنَّنَكَ تَكْنِينًا:

وهو من المصطلحات المعاصرة استعمالًا شائعًا عندنا في العراق نقلًا عن الكلمة الإنجليزية (connect) التي تعني (الرَبْطُ) أي رَبطَ جهازَ الكمبيوتر، أو الموبايل بشبكة الإنترنت ؛ فيقال: (كَنَّنَكَ الطالبُ ؛ تحميل كتاب سبويه إلكترونيًا). وهناك ألفاظ كثيرة جدًا على هذا الوزن (فَعَلَ - تَفَعَّلَ) نحو (أَمَّمْ تَأْمِيمًا، وَفَوَّضَ تَفْوِضًا، وَرَتَّبَ تَرْتِيبًا، وَنَظَّمَ تَنْظِيمًا، وَحَزَّرَ تَحْرِيرًا، وَشَكَّكَ تَشَكِيكًا، وَشَمَّعَ تَشْمِيعًا، وَأَلَّفَ تَأْلِيفًا، وَسَطَّرَ تَسْطِيرًا، وَحَسَّنَ تَحْسِينًا، وَبَكَّرَ تَبَكِيرًا، وَسَمَّدَ تَسْمِيدًا) تُستعملُ بغير دلالة (التكثير والمبالغة)، وبغير دلالة (السُّلْبِ)، وبغير دلالة (التعدية) - التي هي ليست بالقليلة - يزخرُ بها اللسان العربي قديمًا، وحديثًا، ومعاصرةً. وقد اقتصرْتُ على ذِكرِ ما مرَّ منها فقط تحقيقًا للاختصار، واكتفاءً بما ذُكر استنارةً به لغيره، ودرءً للإسهاب.

خاتمة ونتائج:

ما مرَّ هو خلاصةٌ لتلك الأغراض والمعاني التي أراد المتكلم العربي التعبير عنه بتضعيف (عَيَّنَ) الفعل الثلاثي. ولم تكن الأمثلة الواردة شواهد على الاستعمالات المذكورة إلا غيضًا من فيضٍ مما ورد في المعجمات لها ؛ فالبحث لا يُعنى بالسرد الإحصائي الشامل للأمثلة كلها بقدر اكتفائه بالموجز الوافي من تلك الأمثلة. ويُمكنُ إجمالاً ما عُرض في هذا البحث بالنتائج الآتية:

1- زِنَةُ (فَعَلَ) لها دورانٌ ليس بالقليل في المنظوم العربي كالنص القرآني، أو في الشعر والنثر، والكتابات والمطبوعات، أو في اللسان العربي بالمخاطبات الشفهية باستعمالاتها ودلالاتها المتنوعة بحسب السياق.

2- دَلَالَةُ (فَعَلَ) على التكثير والمبالغة هي الغالبة في هذا الوزن. ولا مَنَعٌ من جواز تضعيف الفعل الثلاثي لهذه الدلالة بحسب السياق قياسًا ؛ فالاشتقاق على هذه الصيغة لهذا الغرض قياسٌ سائغٌ، وعملٌ مباحٌ لمن حَبَّرَ أساليب الاشتقاق وأصوله، وحَبَّى بالطبع السليم، والذوق النقي.

(1478) التبان في تفسير القرآن ، الطوسي 9:10. والبيت من قصيدة رجزية وردت في (ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة

(ت130هـ) ، جمعه وشرحه وحققه د. محمد أديب عبدالواحد جمران ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1427هـ -

2006م : 339).

(1479) مختار الصحاح (أمم) 20.

(1480) القاموس المحيط (الوظيف).

(1481) التوقيف على مهام التعاريف 190.

- 3- دَلَالَةُ (فَعَّلَ) لِأَجْلِ تَعْدِيَةِ الثَّلَاثِي اللَّازِمِ مَطْرَدَةً، وَلَا مَانِعَ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى ذَلِكَ فِي ضَوْءِ ضَوَابِطِ الْاِشْتِقَاقِ وَطَرَائِقِهِ سِوَاءَ أَكَانَ الْمَقْصُودُ التَّعْدِيَةَ فَقَطْ أَمْ النِّسْبَةَ أَمْ التَّسْمِيَةَ.
- 4- دَلَالَةُ (فَعَّلَ) عَلَى السَّلْبِ قَلِيلَةٌ مُوَازِنَةٌ بِالذَّلَالَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ (الكثرة، والمبالغة)، و(التعدية)؛ لذا يجب الاقتصاد على المأثور والمسموع بهذا المعنى، وعدم القياس عليه؛ فليس كلُّ (أَفْعَلْتُ) يُمكنُ سَلْبُهُ - ضِدًّا - بِ(فَعَّلْتُ). ويجب إماطة اللثام عن الاستعمال الدقيق للمضعف إرادةً للسلب، وكشف الأوهام والأغلاط الشائعة لهذا الاستعمال، وتوجيهها.
- 5- تَدُلُّ صِيغَةُ (فَعَّلَ) عَلَى جُمْلَةٍ، أَوْ عِبَارَةٍ انْتَزَعِ الْفِعْلُ الَّذِي عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ مِنْهَا إِيجَازًا وَشِوَعًا؛ وَبِذَا تُؤَدِّي هَذِهِ الصِّيغَةُ خِدْمَةً مِنْ رَفْدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْجَدِيدِ الْمَقْبُولِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ ضَرُورَةً بِطَرِيقِ النَّحْتِ.
- 6- النَّحْتُ مُتْبَائِنٌ فِيهِ؛ فَالْخَلِيلُ وَابْنُ فَارِسٍ ذَهَبَا إِلَى أَنَّهُ قِيَاسِيٌّ. أَمَا سَبِيْبِيهِ فَلَا يَرَى فِيهِ ذَلِكَ إِذْ قَالَ: ((وليس هذا بالقياس)) (1482). وعلى هذا أرى أنَّ التضعيف إرادةً للنحت يجب أن يقتصر فيه على المسموع عن العرب. ولا مانع من القياس عليه - عند الضرورة - ولاسيما في رفد العربية بالجديد الوارد إليها من اللغات الأخرى.
- 7- التضعيف في الأفعال المشتقة من الأسماء الجامدة قياس لا غبار عليه في ضوء معرفة قوانين الاشتقاق وضوابطه. وصيغة (فَعَّلَ) و(التَّعْيِيلُ) هنا من روافد اللغة العربية بالجديد اللازم للغة بسبب تطورها، ونموها المستمر، وتلاقحها مع اللغات العالمية الأخرى بالإقراض والاقتراض.
- 8- لَصِيغَةُ (فَعَّلَ) فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - وَلَا سِيْمَا فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ وَالْحَالِي - دَلَالَاتٌ كَثِيرَةٌ وَعَدِيدَةٌ خَرَجَتْ عَنِ التَّحْدِيدِ بِالْكَثِيرِ أَوْ الْمَبَالِغَةِ، وَالتَّعْدِيَةِ، وَالتَّضْعِيفِ، وَالنَّحْتِ، وَالاِشْتِقَاقِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ إِلَى مَعَانِي عَامَةٍ اِعْتِيَادِيَّةٍ أَوْسَعِ.
- 9- سَهْلٌ وَزُنُّ (فَعَّلَ) اسْتِعْمَالُ أَلْفَاظٍ أَعْجَبِيَّةٍ بِلِسَانِ التَّعْرِيبِ نَحْوَ (كُنْتُ) مِنْ (connect) بِمَعْنَى (رَبَطْتُ، وَارْتَبَطْتُ).

مصادر البحث ومراجعته:

- القرآن الكريم.

- 1- ابن سَيِّدِهِ (458هـ-)، المخصص، المكتب التجاري للطباعة، (أوفست عن طبعة المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة/1321هـ).
- 2- أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار (ت1966م)، ط2 دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت/1372هـ-1952م.
- 3- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر/1388هـ-1968م.
- 4- أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت- 1398هـ/1978م.
- 5- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، المفصل في علم العربية، اعتناء: محمد بدر الدين النعساني، ط2، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت/1323هـ.
- 6- أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي 385-460هـ، التبيان في تفسير القرآن، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي.

- 7- أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، العين، تح: د. مهديّ المخزومي ود. إبراهيم السامرائي - دار الرشيد . بغداد 1981 م .
- 8- أبو نصر الفارابي، ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، القاهرة/1974.
- 9- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، ط4، دار المعارف - القاهرة / 1949.
- 10- أحمد بن فارس (395هـ)، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسبح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-1418هـ/1997م.
- 11- أحمد بن محمد بن عليّ المقرئ الفيوميّ (ت770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، الطبعة الثالثة - المطبعة الأميريّة - مصر 1902 م .
- 12- د. محمد أديب عبدالواحد جمران، ديوان أبي النجم العجليّ الفضل بن قدامة (ت130هـ)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1427 هـ - 2006م: 339).
- 13- رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ النحويّ (ت688هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق وضبط وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلميّة - منشورات: محمد عليّ بيضون . بيروت (د.ت).
- 14- عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت180هـ)، الكتاب، تح: د. عبدالسلام محمد هارون ط3، مطبعة المدني، مصر-1408هـ/1988م.
- 15- مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروز آباديّ (ت817 هـ)، القاموس المحيط، دار الجيل - المؤسسة العربية للطباعة - بيروت (د.ت).
- 16- محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت - 1403هـ/1983م.
- 17- محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الناشر: محفوظ العلي، بيروت (د.ت).
- 18- محمد عبدالرؤوف المناوي (1031هـ)، التوقيف على مهام التعاريف، تح: د. محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت-1410هـ.
- 19- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1305هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبدالكريم العزباوي، راجعه: عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت 1392هـ- 1972م.
- 20- موقع (رسالة) الإلكتروني على الإنترنت.